College of Basic Education Researchers Journal. ISSN: 7452-1992 *Vol. (19), No.(1), (2023)*

CC BY

دور المؤسسات الاجتماعية السعودية من خلال ريادة الأعمال في التنمية المجتمعية وفقًا لرؤية ٢٠٣٠

منى بنت محمد الصانع
أستاذ مشارك بقسم إدارة وأصول التربية – جامعة جدة
(قدم للنشر في ٢٠٢٢/٥/١٣ قبل للنشر في ٢٠٢٣/١/٢)

المستخلص

تهدف الورقة البحثية إلى التعرف على دور المؤسسات الاجتماعية دور المؤسسات الاجتماعية السعودية من خلال ريادة الأعمال في التنمية المجتمعية وفقًا لرؤية ٢٠٣٠، وقد تم تقسيم الورقة بالحثية إلى مبحثين وهي: المبحث الأول: خطة الورقة البحثية وتشمل على: المقدمة ومشكلة الورقة البحثية وأهميتها والمفاهيم والمصطلحات، والمبحث الثاني: الإطار النظري ويشمل على عدة محاور وهي: دور المؤسسات الاجتماعية وعددها في المملكة العربية السعودية، وما حققته تلك المؤسسات خلال الفترة السابقة من مشاريع مجتمعية وخيرية، ودور مؤسسة محمد العلي الصانع الخيرية في إطار المسؤولية المجتمعية، وربط رؤية المؤسسة برؤية ٢٠٣٠، والاستراتيجيات المقترحة للمؤسسة لتطوير خدماتها التنموية في المجتمع، والتوصيات والمقترحات للمؤسسات الاجتماعية السعودية.

وقد توصلت تلك التوصيات والمقترحات إلى: عدم الاكتفاء بالأعمال التطوعية على الطرق التقليدية، بل استحداث برامج مجتمعية تدعم أصحاب المبادرات الفعالة والمتفوقين دراسيًا، والسعي إلى تكوين لجنة عليا للعمل المجتمعي تعمل على وضع استراتيجيات العمل المجتمعي والتنسيق بين المنظمات والمؤسسات وتوحيد قنوات عملها بما يلبي تطلعات رؤية المملكة ٢٠٣٠. والتنسيق في تقديم المساعدات وتوحيد المعايير وأسس المساعدات لضمان عدم الازدواجية في تقديم المساعدات، وعمل دليل إرشادي للخدمات التي تقدمها المنظمات التطوعية الرسمية والأهلية بهدف التوعية والتعريف بالخدمات والمراكز والجهات التي توفر الخدمات المجتمعية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات المجتمعية- ريادة الأعمال- التنمية المجتمعية- رؤية ٢٠٣٠.

The Role of Saudi Social Institutions through Entrepreneurship in Community Development according to Vision 2030

Mona Mohammad alsani

Faculty of Education\ University of Jeddah

Abstract

The present research aims to identify the role of social institutions and the role of Saudi social institutions through entrepreneurship in community development according to Vision 2030. It is divided into two topics: the first topic: is the research plan which includes: the introduction, the problem of research, the importance of research, concepts, and terms. The second includes the theoretical framework of several axes, namely: the role of social institutions and their number in the Kingdom of Saudi Arabia, what these institutions achieved during the previous period of community and charitable projects, the role of the Mohammed Al -Ali Al -Sanea Charitable Foundation within the framework of social responsibility, linking the institution's vision to the vision of 2030, and the proposed strategies to develop the developmental services in society, recommendations and proposals for Saudi social institutions.

These recommendations and proposals have reached: not to be satisfied with volunteer work on traditional methods, but rather to create community programs that support the owners of effective and academic initiatives and seek to form a higher committee for community work that works to develop community work strategies and coordination between organizations and institutions and unifying their work channels in a way that meets the aspirations of vision Kingdom 2030. Coordination in providing aid, unifying standards and founding aid to ensure that there is no duplication in assisting, and making a guide for services provided by official and private volunteer organizations to raise awareness and introduce services, centres and bodies that provide community services.

Keywords: community institutions- entrepreneurship- community development- Vision 2030.

المبحث الأول: خطة الورقة البحثية

أولًا: المقدمة

لقد أدت العولمة التي حولت العالم لقرية صغيرة إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية في عصرنا الحالي، مما استوجب على المؤسسات الاجتماعية أن تتظافر وتتضامن مع أفراد المجتمع لمواجهة التحديات الراهنة، وحتى لا تتبعثر الجهود وتتلاشى المسؤوليات، فقد تطلب تحديد الدور الذي تقوم به مؤسسات أو قطاعات الأعمال تجاه المجتمع، من خلال تحسين ظروف أفراد المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ومن هنا يمكن القول إن المبادرات الاجتماعية بدأت تحظى باهتمام متزايد من عدة جهات فاعلة في المجتمع، فهي ليست مجرد أنشطة داعمة، وإنما ضرورة اجتماعية أساسية في حياتنا اليومية، وبالتالي فهي تقدم نموذجًا تنمويًا تنصهر فيه جميع المسائل الاجتماعية من قضايا وأهداف ومسؤوليات وقيم.

وقد اجتذب مجال ريادة الأعمال الاجتماعية اهتمامًا هائلًا من مختلف القطاعات في المجتمع بوصفها آلية واعدة للتخفيف من وطأة الفقر وعدم المساواة وتدهور البيئة والمشاكل الاجتماعية الأخرى. فهو يوفر فرصًا هائلة للأفراد أو الجماعات لاستخدام قدرتهم لخلق القيمة الاجتماعية والاقتصادية على أساس مستدام. ويبدو أن عددًا متزايدًا من المبادرات في جميع أنحاء العالم تتحدى العقبات التي حالت دون قيام الشركات بتوفير الخدمات المجتمعية، بل وتشكل هذه المبادرات مجتمعة ظاهرة يطلق عليها اسم "ريادة الأعمال الاجتماعية"، حيث توظف أنواعًا جديدة من الموارد وتجمعها لتصب في مصلحة الفرد والمجتمع.

وتعتبر المسؤولية الاجتماعية للفرد والمجتمع - والتي تسهم وبشكل كبير في تفعيلها المؤسسات الاجتماعية - من أهم الواجبات الواقعة على عاتق الشركات والمؤسسات الوطنية بالدول، وهي التزام مستمر من هذه المؤسسات في تطوير وتحسين المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي والضمان الاجتماعي لأفراد المجتمع وذلك من خلال توفير الخدمات المتنوعة وتقديم الدعم المستدام الذي من شأنه أن يفتح أفاق جديدة للعمل والاستثمار وخصوصًا في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ التي صاغها ووضع اللبنة الرئيسية لها ويشرف على العمل على تنفيذها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بقيادة نائب خادم الحرمين الشريفين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز -حفظه الله- هذه الرؤية الاستشرافية والتي جاءت عن إدراك وقراءة عميقة للماضي والحاضر والمستقبل لكي تحرك الاقتصاد السعودي وتشحذ الهمم، للعمل على تنويع مصادر الدخل والتحرر من الاعتماد على النفط والعديد من الأهداف الاستراتيجية المؤثرة إيجابيًا على مستوى دخل الفرد وتنمية المجتمع في نواح عدة.

ولا تقتصر المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال وللشركات على مجرد المشاركة في الأعمال الخيرية وعمل حملات تطوعية، فبالإضافة إلى الالتزام بالأنظمة والقوانين المتبعة، هناك الجزء الأهم وهو تطوير المجتمع المحلي وخلق الفرص الوظيفية للأفراد للاعتماد على الذات وإيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والبيئية من أجل تحقيق التكامل الاجتماعي في المجتمع.

وفي ضوء الأدوار التي ينبغي على المؤسسات الاجتماعية تحقيقها يأتي التنسيق مع مؤسسات العمل الخيري في تنفيذ مشروعات المسؤولية الاجتماعية والتعرف على المشكلات الاجتماعية، وإعداد الاحتياجات الخاصة بالمجتمع والأيتام والأرامل وكبار السن، والعمل على إنشاء المزيد من المؤسسات الخيرية التي تعمل في تخصصات مختلفة مثل: الرعاية الصحية، ودعم المشروعات والقروض الحسنة، والتنمية الاجتماعية، والتعليم، والتقنية، وحماية البيئة، ومكافحة التلوث، والإسكان، بالإضافة إلى تعزيز جمعيات الأيتام، وتعليم القرآن، والوقف، وذوي الاحتياجات الخاصة، والإغاثة، والدعوة والإرشاد والوعظ. (العربي، ١٩٧٠)

ثانيًا: مشكلة الورقة البحثية

تعد المؤسسات الاجتماعية وسيلة مهمة في التخفيف من آثار العديد من القضايا المجتمعية، فهي تزيد من قوة المجتمع وترابطه، وتزيد الشعور بالسعادة والرضا، وتعمل على غرس القيم وتنميتها، وتقوم أيضًا على أدوار مهمة تلبي حاجات المجتمع الضرورية، وتعمل على تنفيذ العديد من المشاريع الخيرية والمجتمعية وذلك في إطار المسؤولية المجتمعية.

ولذلك نلاحظ اهتمام المملكة العربية السعودية في المؤسسات الاجتماعية منذ نشأتها حيث جعلت لها سياسة خاصة بها وإجراءات رسمية لقيامها، وأيضًا نادت بها رؤية ٢٠٣٠ والتي تسعى إليها المملكة فجعلتها ضمن أهدافها الاستراتيجية التي تساعدها على الوصول إلى رؤيتها.

ونجد أن هناك بعض القصور في التعريف بتلك المؤسسات الاجتماعية وأدوارها وقلة الأبحاث عنها -حسب علم الباحثة- ، إضافة إلى قلة تلك المؤسسات الاجتماعية، لذلك تأتي هذه الورقة البحثية لتوضيح دور المؤسسات الاجتماعية السعودية من خلال ريادة الأعمال في التنمية المجتمعية وفقًا لرؤية ٢٠٣٠، والتعريف بأحد المؤسسات الاجتماعية القائمة في المملكة العربية السعودية ودورها في المجتمع وأهم المشاريع التي قامت بتنفيذها وهي مؤسسة محمد العلي الصانع الخيرية.

وتناقش هذه الورقة البحثية المباحث التالية:

١- دور المؤسسات الاجتماعية وعددها في المملكة العربية السعودية.
٢- ما حققته تلك المؤسسات خلال الفترة السابقة من مشاريع مجتمعية وخيرية.
٣- دور مؤسسة محمد العلي الصانع الخيرية في إطار المسؤولية المجتمعية.
٤- ربط رؤية المؤسسة برؤية ٢٠٣٠.
٥- الاستراتيجيات المقترحة للمؤسسة لتطوير خدماتها التنموية في المجتمع.
٦- التوصيات والمقترحات.

ثالثًا: أهمية الورقة البحثية

تأتي أهمية هذه الورقة البحثية بأنها:

١- تأتي استجابة لما تنادي إليه رؤية المملكة ٢٠٣٠، وتركيزها على الدور الكبير للمسؤولية المجتمعية من خلال الأعمال الغير ربحية.

٢- تسلط الضوء على دور المؤسسات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية وعددها.

٣- تقوم الورقة البحثية على توضيح الأعمال التي حققتها المؤسسات القائمة في المملكة العربية السعودية.

٤- تنبع الأهمية في التعريف على مؤسسة محمد العلي الصانع الخيرية ودورها في إطار المسؤولية المجتمعية.

٥- تقديم استراتيجيات مقترحة للمؤسسات القائمة والناشئة وذلك لتطوير خدماتها التنموية في المجتمع.

٦- تستمد هذه الورقة أهميتها من تناولها لأحد أنواع القيم الاجتماعية وهي المسؤولية المجتمعية والتي تركز على تحمل جميع الأفراد المسؤولية تجاه مصلحة المجتمع سعيًا إلى التنمية المستدامة وتحقيق التوازن في المجتمع.

رابعًا: مصطلحات الورقة البحثية

١- تعريف المؤسسات المجتمعية:

هي المؤسسة المتخصصة في خدمة الأفراد أو الجماعات والمجتمعات أو جميعها معًا. والمؤسسة هي نطاق للتعاون في الوجود عندما يكون هناك أشخاص قادرين على الاتصال ببعضهم وراغبون في المساهمة للعمل على تحقيق أهداف مشتركة. (السوسي، ٢٠٢١)

٢- تعريف ريادة الأعمال:

مجموعة من الأنشطة تقوم على اهتمام وتوفير الفرص، وتلبية الحاجات والرغبات من خلال الابداع وإنشاء المنشآت، فهي ذلك النشاط الذي ينصب على إنشاء مشروع عمل جديد، ويقدم فعالية اقتصادية مضافة، وتعني إدارة الموارد بكفاءة واهلية متميزة لتقديم شيء جديد أو ابتكار نشاط اقتصادي وإداري جديد. (الشميمري والمبيريك، ٢٠١٩)

٣- التنمية المجتمعية:

منهج علمي وواقعي لدراسة وتوجيه نمو المجتمع من النواحي المختلفة مع التركيز على الجانب الإنساني فيه، وذلك بهدف إحداث التكامل والترابط بين مكونات المجتمع. (الغرايبة، ٢٠١٠)

٤- رؤية ٢٠٣٠:

وهي رؤية سمو ولي العهد لمستقبل هذا الوطن العظيم، والتي تسعى لاستثمار مكامن قوّتنا التي حبانا الله بها، من موقع استراتيجي متميز، وقوة استثمارية رائدة، وعمق عربيّ وإسلاميّ، حيث تولي القيادة لذلك كل الاهتمام، وتسخّر كل الإمكانات لتحقيق الطموحات. (رؤية ٢٠٣٠، ٢٠٢٢)

المبحث الثاني: الإطار النظري

أولًا: دور المؤسسات الاجتماعية وعددها في المملكة العربية السعودية

تعتبر المؤسسات الاجتماعية من أبرز المحطات في حياة الأفراد والتي من شأنها أن تقدم العون والدعم وتزرع القيم لدى الفرد والمجتمع، حيث تساهم في تشكيل وتوجيه السلوك لدى الأفراد بما يتماشى مع رؤية وهوية المجتمع في مسيرته لتحقيق التكامل والنجاح والازدهار. وإن من أبرز ما يميز المؤسسات الخيرية هو الدور الكبير الذي تقوم به في المجتمع، لذا كان لزامًا عليها تحقيق التنمية في إطار التعاليم الإسلامية، كي تؤسس لبناء اقتصادي متكامل يحقق العدالة بين أفراد المجتمع، ويقود إلى تنمية تعزز من فرص تفوق المجتمعات المسلمة اقتصاديًا.

وتعرف المؤسسة الخيرية الخاصة بأنها: هي جهة تطوعية مستقلة غير حكومية، تهدف إلى تقديم خدمات إنسانية واجتماعية مادية أو معنوية، لا تستهدف تحقيق ربح معين ولا تتعارض مع أحكام اللائحة والتعليمات الصادرة بمقتضاها، (الكثيري، ٢٠١٦) وبالنظر إلى لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية الموافق عليها بقرار مجلس الوزراء رقم ٦١ تاريخ ١٨/ ٢/ ١٤٣٧هـ (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، ١٤٣٧)

نجد أن هناك فروقًا جوهرية بين المؤسسات الخيرية والجمعيات الخيرية، وهي كالآتي:

١- المؤسسات الخيرية يمكن أن تنشأ من قِبَل فرد أو مجموعة أفراد أو من شخص أو مجموعة أشخاص معنوية، أما الجمعيات الخيرية فتنشأ من هيئة أهلية تطوعية مكونة من ٢٠ شخصًا فأكثر.

٢- المؤسسات الخيرية لا تستفيد من الإعانات التي تقدمها الوزارة ولا يجوز لها جمع التبرعات، ويجوز لها قبول الهبات والوصايا، أما الجمعيات الخيرية فتستفيد من الإعانات التي تقدمها الوزارة، ويجوز لها قبول الهبات والوصايا وجمع التبرعات.

٣- لا يوجد في اللوائح والقواعد التنفيذية نظام مفصل للتنظيم الإداري والمالي للمؤسسات الخيرية، وأما الجمعيات الخيرية فقد وضعت القواعد التنفيذية نظامًا مفصلاً لها.

وتتفق المؤسسات الخيرية والجمعيات الخيرية في النقاط الآتية:

١- لا تستهدفان الحصول على الربح المادي.
٢- لا يجوز لهما الدخول في مضاربات مالية إلا بعد موافقة الوزارة.
٣- لا يجوز لهما فتح فروع إلا بعد موافقة الوزارة، وحسب النظام الأساسي لهما.
٤- يقتصر نشاطهما داخل مناطق المملكة العربية السعودية فقط.
٥- يخضعان لإشراف ورقابة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية من حيث تعيين مجلس إدارة مؤقت لإدارتها، وايقاف تنفيذ قراراتها، وحلها وتصفيتها. (الصالح، ٢٠١٥)

وهناك تقرير لأسماء وعناوين المؤسسات الخيرية الصادر من الإدارة العامة للجمعيات والمؤسسات الخيرية في تاريخ ١٩/ ١/ ١٤٣٢هـ فإن عدد المؤسسات الخيرية الخاصة (٨٨) مؤسسة، منتشرة في سبع مناطق من مناطق المملكة العربية السعودية، ويتركز وجودها في منطقة الرياض بنسبة ٦١,٣٦٪، ثم منطقة مكة المكرمة بنسبة ١٩,٣٢٪، ثم المنطقة الشرقية بنسبة ٧,٩٥٪، ثم منطقة القصيم بنسبة ٥,٦٨٪، ثم منطقة المدينة المنورة بنسبة ٣,٤١٪ ثم منطقة عسير والحدود الشمالية بنسبة ١,١٣٪، والجدول الآتي يوضح ذلك: (الصالح، ٢٠١٥)

م	مناطق الجمعيات	عددها	النسبة المئوية
١	منطقة الرياض	٥٤	٦١,٣٦٪
٢	منطقة مكة المكرمة	١٧	١٩,٣٢٪
٣	المنطقة الشرقية	٧	٧,٩٥٪
٤	منطقة القصيم	٥	٥,٦٨٪
٥	منطقة المدينة المنورة	٣	٣,٤١٪
٦	منطقة عسير	١	١,١٣٪
٧	منطقة الحدود الشمالية	١	١,١٣٪
	الإجمالي	٨٨	١٠٠٪

أما بالنسبة للجمعيات الخيرية فيوضح الجدول التالي عددها وانتشارها حسب تقرير المركز الدولي للأبحاث والاستشارات بجدة: (مداد، ١٤٤٤)

م	المنطقة	العدد	النسبة%

2	منطقة مكة المكرمة	123	19.7
1	منطقة الرياض	119	19.1
5	المنطقة الشرقية	66	10.6
6	منطقة عسير	62	9.9
4	منطقة القصيم	59	9.5
8	منطقة حائل	48	7.7
3	منطقة المدينة المنورة	46	7.4
10	منطقة جازان	28	4.5
7	منطقة تبوك	21	3.4
12	منطقة الباحة	21	3.4
9	منطقة الحدود الشمالية	11	1.8
11	منطقة نجران	10	1.6
13	منطقة الجوف	10	1.6
الإجمالي		624	100

إن المؤسسات الخيرية هي المكمل لعمل الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص، حيث إنها تتعمق داخل مشاكل القاعدة العريضة من المجتمع، كما أنها تقتحم جميع المجالات الاجتماعية والصحية والتعليمية والبيئية، لذا فإن هذه المؤسسات والتي زاد عددها وأصبحت أكثر تنظيمًا وخاصة المؤسسات الخيرية السعودية والتي زادت عن "١٣٠٠" جمعية ومؤسسة خيرية تقدم خدماتها داخل وخارج المملكة العربية السعودية. ونظراً للدور الفعال التي تقوم به تلك المؤسسات، فإنها قادرة على التنسيق بين شركات قطاع الأعمال والمؤسسات الاقتصادية من ناحية واحتياجات المجتمع من ناحية أخرى، كونها قادرة على تحديد أولويات المجتمع المحلي، كما أنها قادرة على الوصول إلى المؤسسات الاقتصادية والتنسيق فيما بينها للقيام بمسؤوليتها الاجتماعية على أكمل وجه. (الشهري، ٢٠١٠)

ثانيًا: ما حققته المؤسسات خلال الفترة السابقة من مشاريع مجتمعية وخيرية

اتخذ العمل التطوعي منذ القدم أشكالاً مختلفة حيث بدءً بالجهود الفردية ثم العائلية فالقبيلة، حيث تركزت بدايةً محاولات تلك الجهود ككل للتصدي لمشكلة الفقر وعدم المساواة، فارتبطت ارتباطًا وثيقًا بفكرة العمل الخيري، ولكن في الحقيقة فإن نطاق عملها يعد أوسع من العمل الخيري، فمفهوم وممارسة العمل الخيري يعود إلى العصور القديمة، لتوفير الدعم والمساعدة للفقراء، وله جذور في جميع الأديان، ولكن مهنة العمل الاجتماعي الحديثة وبرامجها ظهرت تقريباً في القرن التاسع عشر الميلادي. وفي المملكة العربية السعودية ظهرت الجمعيات والمؤسسات الخيرية كما يلي:

١- عام ١٣٥٤هـ أنشئت جمعية الإسعاف الخيري في مكة المكرمة وانحصرت خدماتها في تقديم الخدمات الإسعافية للحجاج في مكة المكرمة والمدينة المنورة ومدينة جده.
٢- عام ١٣٨٠هـ أنشئت وزارة الشؤون الاجتماعية حيث أخذت على عاتقها تنمية المجتمع المحلي، فأنشأت أول مركز للتنمية الاجتماعية في بلدة الدرعية التي تبعد عن العاصمة الرياض حوالي ١٠ كم تقريباً ، وكان من ضمن المهام الأساسية لأعمال المركز تشكيل لجان أهلية متخصصة تعمل معًا في مجالات العمل التطوعي، وتزامن ذلك مع إنشاء أول جمعية تعاونية في المملكة بالدرعية، والجدير بالذكر أن الجمعيات الخيرية لم تكن حديثة عهد إذ أن الوزارة عند إنشائها قامت بتنظيم صناديق البر الخيرية الموجودة وسجلتها كجمعيات خيرية وفق لوائح نظمت عملها وإجراءات تأسيسها من أجل تنظيم جهود الأفراد والجماعات وتوجيهها للعمل المشترك مع الجهود الحكومية من أجل النهوض بالعمل التطوعي بصورة متكاملة وفعالة.
٣- عام ١٣٨٢هـ صدرت اللائحة المنظمة للنشاط التطوعي وسمي بنظام الجمعيات والمؤسسات الخيرية الاجتماعية الأهلية وتكونت في نفس العام الجمعية النسائية الخيرية بمدينة جدة، وجمعية النهضة النسائية بالرياض.
٤- عام ١٣٨٣هـ صدر مرسوم ملكي بإنشاء مؤسسة الهلال الأحمر كتطوير لجمعية الإسعاف الخيري وأصبحت مؤسسة حكومية واعترف بها دولياً وأصبحت العضو الحادي والتسعين في اتحاد جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر الدولية. كما أنشأت في عام ١٣٨٧هـ جمعية تاروت الخيرية للخدمات الاجتماعية بالمنطقة الشرقية. (عجوبة، ١٤١٠)
٥- عام ١٤١٠هـ صدرت لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية بقرار مجلس الوزراء رقم ١٠٧ في ١٤١٠/٦/٢٥ هـ مشجعة للاستمرار والتوسع في هذا المجال.

وينطلق العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية من مبادئ وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف حيث حظي بدعم الدولة وتشجيعها ورعايتها، وبتظافر الجهود الحكومية والأهلية وأصبح للعمل الاجتماعي مكانته في خطط التنمية وبرامج الدولة التي ركزت بأن يكون الإنسان السعودي وسيلة التنمية وغايتها، ولا شك بأن رؤية المملكة في برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ للاعتماد على الفرد وتقليص الاعتماد على النفط كمصدر للدخل يوفر لهذا النشاط مناخ إيجابي سيساعد على سرعة نموه رأسيًا وأفقيًا.

وما تقوم به الجمعيات والمؤسسات من أنشطة وبرامج مختلفة تهدف لسد حاجة المحتاجين وتأهيلهم وتدريبهم وتحويلهم من متلقي إعانات إلى أشخاص منتجين في مجتمعهم والأنشطة التي توجه لهذه الفئة من المجتمع تتمثل في الآتي على سبيل الذكر لا الحصر:

١- برامج التعليم والتدريب والتأهيل.
٢- البرامج الثقافية.
٣- برنامج الإسكان الخيري وتحسين المساكن.
٤- برامج الرعاية الصحية.
٥- برامج تقديم المساعدات المتنوعة.
٦- برامج السجناء.
٧- إقامة المراكز الاجتماعية للشباب ومراكز الأحياء لتنمية الأحياء.

ولتكون النظرة المستقبلية أكثر واقعية لابد من استعراض ما هو قائم فعلا من منجزات:

١- برامج التعليم والتدريب والتأهيل:

وتشمل إعداد مربيات الأطفال واستعمال الحاسب الآلي والنسخ على الآلة الكاتبة وتعليم التطريز والتفصيل والخياطة وتعليم اللغات وتحسين الخط والتعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي ومكافحة الأمية والسكرتارية والفنون التشكيلية وتدريب بعض أفراد الأسر التي ترعاها الجمعية على صياغة الذهب والمجوهرات وتشغيلهم بالفرع النسائي لمصانع الذهب المقامة بالتعاون مع بعض الجمعيات النسائية ومصانع الذهب.

٢- البرامج الثقافية:

١- تحفيظ القرآن الكريم.
٢- مكتبات عامة.
٣- إقامة ندوات ومحاضرات وأمسيات دينية وثقافية.
٤- هذا بالإضافة إلى نشر وطباعة الكتب ونشرات التوعية واللوحات الإرشادية.

٣- برا مج الرعاية الصحية:

وتتمثل في المستوصفات والعيادات الطبية وإجراء عمليات القلب المفتوح وعيادات مكافحة التدخين والصيدليات ومراكز العلاج الطبيعي ودورات الإسعاف الأولي وخدمة نزلاء المستشفيات ودعم لجان أصدقاء المرضى وتأمين السكن الصحي للمرضى ومرافقيهم، بالإضافة إلى التوعية الصحية والمشاركة في أسبوع النظافة والمناسبات الصحية الأخرى.

٤- رعاية المعاقين وكبار السن ويتمثل ذلك في الآتي:

١. مراكز ودور إيواء.
٢. مراكز تعليم خاص.
٣. تعليم التطريز والتفصيل والخياطة.
٤. مشاغل خاصة لتأهيل المعاقات. بالإضافة إلى تأمين الأجهزة الطبية لبعض المعاقين.
٥. برنامج الإسكان الخيري وتحسين المسكن وتتمثل بشراء وتأمين وتحسين المساكن.

٥- رعاية المرافق والخدمات العامة ويشمل ذلك:

١- إنشاء المساجد وترميمها.
٢- العناية بالمقابر ومغاسل الموتى.
٣- التبرع بالدم.
٤- تأمين الماء.
٥- المشاركة بالأسابيع العامة والمناسبات الأخرى.
٦- نقل المرضى والمصابين والطالبات.
٧- فتح الطرق وتمديد شبكات المياه.
٨- تولي أعمال النظافة.

٦- برنامج تقديم المساعدات المتنوعة:

ويشمل ذلك تقديم أنواع المساعدات النقدية والعينية والطارئة والموسمية ومساعدة المرضى والمعسرين وراغبي الزواج وأسر السجناء والمعاقين وغير ذلك هذا بالإضافة إلى مشروع كافل اليتيم وخدمات الأربطة ودور الضيافة لإيواء الحالات الطارئة الناجمة عن حوادث الطرق وغيرها مثل:

١- إقامة المعسكرات والمراكز الصيفية لشغل أوقات الشباب في الصيف.

٢- إقامة المراكز الاجتماعية للشباب ومراكز الأحياء لتنمية الأحياء وخدمتها بالتعاون مع مواطنين متطوعين.
٣- جمع وتوزيع فائض الولائم والحفلات والمناسبات.
٤- تأمين وجبات إفطار للصائمين في رمضان.
٥- مساعدة بعض المواطنين في أداء فريضة الحج وتسهيله لهم.
٦- توزيع لحوم الهدي والأضاحي بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية.
٧- القيام بإجراء بعض البحوث والدراسات الاجتماعية.
٨- توعية السجناء.
٩- إقامة الحفلات والمعارض والأسواق الخيرية.

دور الجمعيات الخيرية الاجتماعية

تنطلق أهمية الدور التطوعي في التنمية الاجتماعية من كونها تمثل جهودًا أهلية منبثقة من دوافع وأهداف دينية واجتماعية وإنسانية تساهم في مجال التنمية الاجتماعية، حيث تسير جنبًا إلى جنب مع الخدمات الحكومية في مجالات الرعاية والتنمية، في مشاركة بناءة تضفي على الخدمة الاجتماعية بعدًا تنمويًا واجتماعيًا له دلالاته وخصائصه.

فمشاركة المواطنين للدولة وخدمتهم للآخرين وشعورهم مع من هم بحاجة إلى كفاية ضرورياتهم، وبحاجة إلى تحقيق التكيف الاجتماعي السليم مع مجتمعاتهم، ومد يد العون لهم والأخذ بيدهم، بالإضافة إلى اعتبار ذلك واجبًا دينيًا يبتغون من ورائه الثواب من الله ﷻ، كل تلك المقاصد تحقق لديهم حاجات اجتماعية ونفسية بل وتكسبهم عادات حميدة، كما أنه من جانب أخر يكسب المستفيدين من تلك الخدمات شعوراً بالطمأنينة وأنهم إضافة إلى رعاية الدولة يحظون برعاية إخوانهم الذين يشعرون بشعورهم ويحرصون على تلبية احتياجاتهم وإشباعها لئلا يشعرون بأي نقص قد يؤدي إلى الإحباط أو غير ذلك من آثار سلبية.

والعمل التطوعي يعتبر رافداً من روافد التنمية الاجتماعية تدعمه وتشجعه وتنظمه الدولة حتى يحقق الأهداف المرجوة والتي يمكن إيجازها بالآتي:

١- تنمية الشعور بالواجب لدى المواطنين.
٢- مساعدة المتطوعين على تحقيق واجب ديني واجتماعي وإنساني.
٣- تحقيق التعاون بين الدولة والمواطنين لرعاية الفئات المحتاجة بالمجتمع.

٤- إكساب القائمين على الجمعيات الخيرية مهارات جديدة في إدارة وتنظيم العمل التطوعي من خلال الممارسة الفعلية والمرور بتجارب متنوعة واكتساب المهارة ورسم خطط العمل والإشراف على التنفيذ.
٥- المحافظة على تماسك المجتمع وترابطه ووقاية الأفراد من المزالق والانحرافات الناجمة عن الحاجة. (البلوي، ١٤٣٦)

ثالثًا: دور مؤسسة محمد العلي الصانع الخيرية في إطار المسؤولية المجتمعية

تسعى مؤسسة محمد العلي الصانع الخيرية بدءً من العام ٢٠١٥ بأن تكون قاسم مشترك أعظم في التنمية المجتمعية السعودية، وهي تخطو خطوات إيجابية في سبيل تحقيق خطتها خلال السنوات القادمة وذلك من خلال تفعيل الأنشطة والبرامج المستهدفة، وإعادة بناء قاعدة الشراكات الفعالة، وتجديد الهوية من خلال موقع إلكتروني تفاعلي مع جميع المتعاملين مع برامج المؤسسة من مستفيدين ومتطوعين وشركاء العمل، وتؤمن المؤسسة بضرورة أن تقوم بواجبها تجاه المجتمع الذي تعمل فيه متوافقة مع نظامها الأساسي المصرح به. (مؤسسة محمد العلي الصانع الخيرية،٢٠٢١)

تم إنشاء المؤسسة قبل خمسة عشر عامًا كمؤسسة أهلية وإحدى مؤسسات المجتمع المدني في السعودية وتعمل تحت إشراف وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ومسجلة في سجل المؤسسات الخيرية تحت رقم (٣). إلا أنها انطلقت في ثوبها الجديد في عام ٢٠١٥ بعد عملية إعادة هيكلة كاملة، وقد تم وضع خطة استثمارية تنموية جديدة للمؤسسة متوسطة المدى (من ٣ إلى ٥ سنوات) شملت صناديق استثمارية وعقارات من شأنها تحقيق التنمية المستدامة وتأمين العائد الذى يساعد المؤسسة على استمرار القيام بمهامها وتفعيل مشاريعها التنموية والتي تستهدف التأثير إيجابيا على حياة الفئات المختلفة من المجتمع السعودي ذوي الدخل المنخفض في جميع أنحاء المملكة خلال أعوام الخطة الموضوعة، مما يساهم في تقديم نموذج يحتذي به لدور القطاع الأهلي والخاص في المملكة والمشاركة في رفع المعاناة عن المحتاجين، ودفع مسيرة التنمية من خلال برامج تطوير المشاريع الصغيرة والإشراف عليها.

وأينما وجدت مؤسسة محمد العلى الصانع الخيرية فإنها تحمل شعار العطاء والتطوير والبناء، حيث ركزت في اهتمامها على قضايا التعليم، والصحة، وبرامج تطوير المجتمع من خلال رعاية المشاريع الخاصة بفئات مجتمعية والتي تهدف إلى تحويل الطاقات المتعطلة إلى منتجة في عملية التنمية والارتقاء بالمجتمع.

أنشطة مؤسسة محمد العلي الصانع الخيرية

بشراكة مدروسة مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات والجمعيات الخيرية (ومستقبلا بعض الهيئات الحكومية)، تحاول المؤسسة الوصول بمشروعاتها إلى أعماق المجتمعات المحلية من خلال منح التمويل المادي والإشراف على دراسة

الجدوى للعديد من المشروعات الخاصة بالأسر المنتجة وكذلك إبراز دور العمل التطوعي لدى الكثير من شركاء المؤسسة العاملين فى مجالات الدراسات المالية والتسويقية والتخطيط الاستراتيجي والتدريب.

التطوير المجتمعي ونبذة عن "صندوق مشروعي" رعاية مؤسسة محمد العلي الصانع الخيرية

مبادرة لعمل صندوق تنموي يتبنى البدء بالمشاريع الخاصة الجديدة، وتطوير القائمة ومساعدة المتعثرة منها، كذلك يشمل إعمار المساجد وبناءها.

١- التعليم:

التعليم المتميز يمكن أفراد المجتمع من المشاركة في بناء المجتمع، وتقوم الوزارات المعنية بالتعليم بجهد مثالي في هذا المجال، ويتبقى للمؤسسة رؤية في توفير بعض الدعم لأبناء الوطن من طلبة وطالبات، لذلك كانت مبادرة "تعليمي" والتي تهدف لفتح آفاق جديدة ومتميزة للمستفيدين من المبادرة عبر توفير بعض الإمكانيات من عدد وأدوات وحاسبات لمشاريع التخرج بالجامعات على سبيل المثال وتدريب المتخرجين وتطوير مهاراتهم.

٢- الصحة:

أطلقت مؤسسة محمد العلي الصانع الخيرية بالتعاون مع شركائها في المجال الصحي مبادرة "صحتي"، والتي تهدف إلى تقديم مساهمات علاجية للحالات المختلفة وتبني برامج الوقاية والتوعية من الأمراض المختلفة. كما أتاحت المبادرة الفرصة أيضاً لغير السعوديين من المقيمين على إيجاد العلاج المناسب وتوفير المساهمات العلاجية لتخفيف آلام الناس عامة دون فرق بين سعوديين ومقيمين لتعظيم الفائدة والوصول لعدد أكثر من المستفيدين.

٣- الدعم المالي:

تهدف المؤسسة من خلال هذا النشاط إلى القيام بدورها المجتمعي الى جانب وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وباقي الجمعيات والمؤسسات الخيرية من تمكين الفئات الأكثر معاناة فى أفقر المناطق في البلاد وخاصة المحافظات البعيدة عن المدن الرئيسية مع التركيز الخاص على النساء والأطفال بدون عائل من الحصول على الدعم المناسب بما يتوافق مع متطلبات كل حالة حسب الدراسة المستخدمة.

رابعًا: ربط رؤية مؤسسة محمد العلي الصانع الخيرية برؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠

تسعى رؤية السعودية ٢٠٣٠ من خلال مؤسسات العمل الخيري والمجتمعي لترسيخ مفهوم تحمل المسؤولية في المجتمع، وذلك انطلاقا من دور المملكة المؤثر ومساهماتها الكبيرة في العمل الخيري محليًا وإقليميًا ودوليًا، ويتوجب على العاملين وصناع القرار في تلك المؤسسات العمل على تطوير إطارها المؤسسي والتركيز على تعظيم النتائج ومضاعفة الأثر المستدام ليكون للفرد دورًا فاعلًا في المجتمع.

وتركز رؤية ٢٠٣٠ على المنشآت الناشئة والصغيرة والمتوسطة وتنظر إليها على أنها من أهم محركات النمو الاقتصادي، فهي تعمل على خلق الوظائف ودعم الابتكار وتعزيز الصادرات. إلا أن هذه المنشآت تسهم بنسبة متدنية في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. ومن هنا أكد قائد رؤية ٢٠٣٠، نائب خادم الحرمين الشريفين، صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، على أن المملكة ستسعى من خلال رؤية ٢٠٣٠ لخلق فرص توظيف مناسبة للمواطنين في جميع أنحاء المملكة، وذلك من خلال دعم ريادة الأعمال وبرامج التخصيص ومشاركة القطاع الخاص والاستثمار في الصناعات الجديدة.

وقد تم تأسيس الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتم سنّ أنظمة ولوائح أفضل وتمويل أيسر وشراكات دولية وحصة أكبر للشركات المحلية من المشتريات والمنافسات الحكومية لتشجيع شباب الأعمال على النجاح. كما وستدعم المملكة الأسر المنتجة التي أتاحت لها وسائل التواصل الحديثة فرصًا تسويقية واسعة من خلال تسهيل فرص لتمويل المشروعات متناهية الصغر، وتحفيز القطاع الغير ربحي أو ما يسمى بالقطاع الثالث للعمل على بناء قدرات هذه الأسر وتمويل مبادراتها. وتعتبر هذه النقطة حلقة الوصل بين رؤية ٢٠٣٠ ودور المؤسسات الخيرية والمجتمعية في رسم خططها المستقبلية، حيث يقع على عاتقها الخروج عن النمطية واستحداث الخطط المستدامة من خلال تعزيز وبناء القدرات لدى الأفراد في المجتمع وتمويل مبادراتهم. من هذا المنطلق حاولت مؤسسة محمد العلي الصانع الخيرية أن ترسم استراتيجياتها وفقًا لهذه الرؤى وأن ترسم استراتيجياتها المستقبلية بعيدًا عن النمطية، حيث أولت الجزء الأكبر من دعمها للمشاريع التنموية ذات النفع المستدام.

وجاء في رؤية ٢٠٣٠ تحت عنوان: نتحمل المسؤولية في مجتمعنا، وأشارت رؤية ٢٠٣٠ إلى الدور الكبير للمسؤولية الاجتماعية من خلال العمل غير الربحي تحت هذا العنوان، حيث أكّدت أن: "لدينا اليوم أقل من (١٠٠٠) مؤسسة وجمعية غير ربحية، ولتوسيع نطاق أثر هذا القطاع، سنواصل تطوير الأنظمة واللوائح اللازمة لتمكين مؤسسات المجتمع المدني، وسنوجه الدعم الحكومي إلى البرامج ذات الأثر الاجتماعي، وسنعمل على تدريب العاملين في القطاع غير الربحي، وتشجيع المتطوعين فيه، وسنواصل تشجيع الأوقاف لتمكين هذا القطاع من الحصول على مصادر تمويل مستدامة، ونراجع الأنظمة واللوائح المتعلقة بذلك. كما سنعمل على تسهيل تأسيس منظمات غير ربحية للميسورين والشركات الرائدة لتفعيل دورها في المسؤولية الاجتماعية وتوسيع نطاق عمل القطاع غير الربحي، وسيتم تمكين المؤسسات والجمعيات غير الربحية من

استقطاب أفضل الكفاءات القادرة على نقل المعرفة وتطبيق أفضل الممارسات الإدارية. وسنعمل على أن يكون للقطاع غير الربحي فاعلية أكبر في قطاعات الصحة والتعليم والإسكان والأبحاث والبرامج الاجتماعية والفعاليات الثقافية". (رؤية المملكة ٢٠٣٠، ٢٠٢٢)

وحسب أهداف الرؤية سيسهم نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية ونظام الهيئة العامة للأوقاف (اللذان تم إقرارهما أخيراً) في تمكين القطاع غير الربحي أو ما يسمى بالقطاع الثالث من التحوّل نحو المؤسسية، وتعزيز ذلك بدعم المشاريع والبرامج ذات الأثر الاجتماعي، وتسهيل تأسيس منظمات غير ربحية للأسر وأصحاب الثروات بما يسهم في نمو القطاع غير الربحي بشكل سريع، والعمل على تهيئة البيئة التقنية المساندة، ومواصلة العمل على تعزيز التعاون بين مؤسسات القطاع غير الربحي والأجهزة الحكومية.

وفي مجال بناء القدرات، يدعم القطاع غير الربحي تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة، وتسهيل عملية استقطاب الكفاءات وتدريبها، والعمل كذلك على غرس ثقافة التطوع لدى أفراد المجتمع. وأكدت رؤية ٢٠٣٠ أن: "بناء الوطن الذي ننشده لا يكتمل إلا بتكامل أدوارنا، فلدينا جميعاً أدوار نؤديها سواء أكنا عاملين في القطاع الحكومي أم الخاص أم غير الربحي. وهناك مسؤوليات عدة تجاه وطننا ومجتمعنا وأسرنا وتجاه أنفسنا كذلك في الوطن الذي ننشده، سنعمل باستمرار من أجل تحقيق آمالنا وتطلعاتنا، وسنسعى إلى تحقيق المنجزات والمكتسبات التي لن تأتي إلا بتحمّل كل منا مسؤولياته من مواطنين وقطاع أعمال وقطاع غير ربحي". (رؤية المملكة ٢٠٣٠، ٢٠٢٢)

ومن هذا المنطلق، أرست مؤسسة محمد العلي الصانع الخيرية مبادئ راسخة للمسؤولية المجتمعية في رؤيتها وأهدافها، وهي تلعب دورًا بارزًا في دفع عجلة التنمية في المجتمع السعودي في مجالات عديدة أبرزها التعليم والصحة والمشروعات الصغيرة بما يلبي تطلعات المملكة في التحول الوطني وبما يتماشى مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ في التحول للاعتماد على الفرد وتنويع مصادر الدخل. وإيمانًا بهذا الهدف السامي، أطلقت مؤسسة محمد العلي الصانع الخيرية برامجها الجديدة في عام ٢٠١٥ لتلعب دورًا حيويًا في حياة الطبقات التي تعاني وذلك من خلال مشروعات مجتمعية تنموية بالمشاركة مع مؤسسات وجمعيات خيرية من أصحاب الخبرة وبصورة منتقاة، لتحقيق أقصى وأكبر استفادة من استثمارات المؤسسة وتحقيق أهدافها ورسالتها في خدمة المجتمع وتنميته.

خامسًا: الاستراتيجيات المقترحة للمؤسسة لتطوير خدماتها التنموية والمجتمعية

تعمل المؤسسة بشكل دؤوب على تحسين خدماتها ووضع الخطط والاستراتيجيات التي تساعدها في مواكبة تطلعات المجتمع واحتياجاته. ومن هنا قامت المؤسسة بتقديم برنامج دعم المبادرات الشبابية والذي يهدف لعقد شراكات مع الجامعات لتقديم الدعم للمشاريع الشبابية الناجحة والتي تعود بالنفع على الفرد والمجتمع حيث تقوم المؤسسة بتقديم

القروض غير الربحية والتسهيلات اللازمة والدعم بتنفيذ المشاريع المجتمعية للطلاب. كما وتنسق مع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات لتشجيع الطلاب على العمل التطوعي وتقديم المبادرات المجتمعية، وتسعى المؤسسة لتحقيق أهدافها من خلال الاستراتيجيات التالية:

١- الدعم المالي:

تمكين الفئات الأكثر معاناة في أفقر المناطق في البلاد وخاصة المحافظات البعيدة عن المدن الرئيسية مع التركيز الخاص على النساء والأطفال بدون عائل.

٢- مسكن:

اشباع إحدى الاحتياجات الاساسية (المسكن) من خلال دعم مادي يسد هذا الاحتياج لفترة زمنية لتمكين البرامج التنموية من مؤسسات أخرى داعمة للعمل بفاعلية لتنمية الأسرة للاعتماد على نفسها.

٣- الغارمين:

برنامج بالشراكة مع المجتمع لإطلاق سراح الغارمين في السجون والذين يتراوح مقدار الغرامات لديهم ما بين ٦٠٠ ريال إلى ٥٠٠٠ ريال سعودي خلال العشر الأواخر من شهر رمضان.

٤- العلاج (الصحة):

بالتعاون مع شركائنا في المجال الصحي أطلقنا مبادرة "صحتي" والتي تهدف إلى تقديم مساهمات علاجية للحالات المختلفة وتبني برامج الوقاية والتوعية من الأمراض المختلفة.

٥- إعمار المساجد:

يتم بحمد الله السعي لإعمار المساجد في مناطق مختلفة.

سادسًا: التوصيات والمقترحات

١- استهداف شريحة الشباب في المدارس الثانوية والجامعات وتعريفهم بالمسؤولية الاجتماعية والعمل التطوعي المجتمعي ودوره في تطوير الفرد والمجتمع بما يلبي تطلعات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

٢- عدم الاكتفاء بالأعمال التطوعية على الطرق التقليدية كمساعدة الفقراء ورعاية الأيتام وزيارة المسنين، بل استحداث برامج مجتمعية تدعم أصحاب المبادرات الفعالة والمتفوقين دراسيًا، واستحداث وظائف للعاطلين، وغيرها من البرامج المجتمعية التي تتماشى مع الوضع الراهن.

٣- تكوين لجنة عليا للعمل المجتمعي تعمل على وضع استراتيجيات العمل المجتمعي والتنسيق بين المنظمات والمؤسسات وتوحيد قنوات عملها بما يلبي تطلعات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

٤- عمل قواعد بيانات بالوظائف التي تصبح شاغرة بموجب قوانين السعودة وربطها بقاعدة بيانات المحتاجين والمتطوعين في المجالات المختلفة وذلك لمعرفة مدى فعالية البرامج المجتمعية في الحد من البطالة.

٥- التنسيق في تقديم المساعدات وتوحيد المعايير وأسس المساعدات لضمان عدم الازدواجية في تقديم المساعدات.

٦- التنسيق بين الجامعات والمعاهد العليا والمراكز البحثية لتنظيم دورات تدريبية للشباب في الوظائف التي يتم توطينها وإجراء البحوث والدراسات لضمان فاعلية عمل الأفراد في تلك القطاعات.

٧- عمل دليل إرشادي للخدمات التي تقدمها المنظمات التطوعية الرسمية والأهلية بهدف التوعية والتعريف بالخدمات والمراكز والجهات التي توفر الخدمات المجتمعية.

وفي الختام أسأل الله جل في علاه الإخلاص والقبول في أعمالنا وتحقيق أمانينا وتطلعاتنا لمستقبل واعد وزاهر لجميع أبناء وبنات وطننا الغالي المملكة العربية السعودية وتحت ظل وولاة أمرنا.

هذا وصل الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

والله ولي التوفيق

المراجع:

البلوي، ضيف الله (١٤٣٦). *واقع العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية*. تم الاسترجاع من واقع العمل التطوعي بالمملكة العربية السعودية(saaid.net) بتاريخ ١٤٤٤/٥/١٠هـ

رؤية السعودية ٢٠٣٠ (٢٠٢٢) نبذة تعريفية ٢٠٣٠ رؤية السعودية تم الاسترجاع من https://www.vision2030.gov.sa/ar/v2030/overview/

السوسي، إحسان كامل. (٢٠١٩). *الخدمة الاجتماعية المعاصرة*. دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

الشميمري، أحمد عبدالرحمن، و والمبيريك، وفاء ناصر. (٢٠١٩). *ريادة الأعمال*. الرياض: العبيكان للنشر والتوزيع.

الشهري، علي عامر (٢٠١٠). *المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع دراسة ميدانية مطبقة على مؤسسة الوقف في المجتمع السعودي*. الرياض: جامعة الملك سعود.

الصالح، عبد الكريم (٢٠١٥). *التعريف بالمؤسسات الخيرية الخاصة بالمملكة العربية السعودية وتطورها*. شبكة الألوكة الثقافية. تم الاسترجاع من https://www.alukah.net/culture بتاريخ ١٤٤٤/٥/١٠هـ

عجوبة مختار إبراهيم. القاعدة النظرية للأنشطة التطوعية في المملكة العربية السعودية. دراسة توثيقية لتجربة الجمعيات الخيرية ١٣٨٠. ١٤١٠هـ *مجلة التعاون*. (ع٣٤) ١٩٤-١٩٥.

العربي، أحمد عبادة. (١٩٧٠). *المسؤولية الاجتماعية واحتياجات المجتمع*. تم الاسترجاع من المسؤولية الاجتماعية واحتياجات المجتمع | المركز الدولي للأبحاث والدراسات (مداد) | مختصون في العمل الخيري(medadcenter.org) بتاريخ ١٤٤٤/٥/١٠هـ

الغرايبة، فيصل محمود. (٢٠١٠). *أبعاد التنمية الاجتماعية في ضوء التجربة الأردنية*. الأردن: دار يافا للنشر والتوزيع.

مؤسسة محمد العلي الصانع الخيرية. (٢٠٢١). تدشين موقع مؤسسة محمد العلي الصانع الخيرية. تم الاسترجاع من http://www.alsanie-charity.sa/

مداد. (١٤٤٤). عدد الجمعيات الخيرية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية في المملكة العربية السعودية لعام ١٤٣٤هـ حسب المنطقة تم الاسترجاع من عدد الجمعيات الخيرية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية في المملكة العربية السعودية لعام ١٤٣٤هـ حسب المنطقة | المركز الدولي للأبحاث والدراسات (مداد) | مختصون في العمل الخيري(medadcenter.org)

الكثيري، طالب عمر. (٢٠١٦). *المؤسسات الخيرية*. تم الاسترجاع من المؤسسات الخيرية(alukah.net) بتاريخ ١٢/ ٥/ ١٤٤٤هـ

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (١٤٣٧). نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية. تم الاسترجاع من تفاصيل النظام(boe.gov.sa)